PRINT ISSN: 2519-9781
ONLINE ISSN: 2710-1320

دور الحكومة العسكرية في تطوير التعليم النظامي في الصومال

(1972-1982)

د. عبد العزيز محمود أحمد شيخو
أستاذ مشارك في أصول التربية، كلية التربية – جامعة مقديشو
Email: abdisomal66@gmail.com
DOI:10.1216/MUJ.2023908567

مستخلص البحث

تهدف الدراسة إلى رصد جهود حكومة الثورة تجاه تطوير وتحديث التعليم النظامي في الفترة (1972–1982). أما منهجية البحث فقد انتهج الباحث المنهج التاريخي الاستنتاجي، كما استخدم مراجعة الأدبيات التي كتبت عن الموضوع. وتوصل الباحث إلى أن حكومة سياد بري بذلت أقصى جهدها لتطوير التعليم النظامي من خلال عدد من الخطوات، من بينها: إلزامية التعليم، وبناء مدارس جديدة بمجهودات ذاتية، ونمو الالتحاق المدرسي، وتدريب معلمين مؤهلين لعملية التدريس، وتوزيع الإدارات التعليمية على مستوى الأقاليم والمحافظات، وتوطين التعليم، وذلك بغرض إحداث نقلة نوعية من حيث الكم، أما الكيف فلم يصل إلى المستوى المنشود نظرًا لضعف الإمكانات المادية والخبرات البشرية المطلوبة.

ويقدم الباحث عددًا من التوصيات، من أهمها: الاستفادة من الخبرات الموروثة من عهد الثورة، وأن تهتم الجهات الرسمية الحالية بإعداد تعليم مناسب للفئات الضعيفة من المجتمع والتي لا تقدر على دفع رسوم الدراسة وخاصة في المراحل الأولية، وإنشاء مراكز لتدريب وتخريج معلمين مؤهلين لممارسة عملية التعليم والتعلم.

(1982-1972)

الكلمات المفتاحية: الحكومة العسكرية، التعليم النظامي ، الصومال.

Abstract

The study examined the efforts of the Somali Revolutionary Government to develop the formal education system from 1972 to 1982.The researcher found that the Siad Barre government made maximum efforts to develop formal education through various steps, including compulsory education, constructing new schools through self-efforts, increasing enrollment rates, training qualified teachers for the teaching process, establishing educational administrations at the regional and provincial levels, and localizing education. These efforts aimed to bring about a qualitative leap in terms of quantity. However, the quality aspect did not reach the desired level due to the lack of required financial resources and human expertise.

The study recommends that the Somali government continue to invest in education, focusing on improving the quality of education for all students.

Keywords: Military government, formal education, Somalia.

المقدمة:

يرجع التعليم في الصومال إلى ما قبل مجيء الاحتلال، حيث كان تعليمًا غير نظامي، وما كان يُشترط للطالب سنًّا معينًا للتعلّم، ولم يكن هناك مراحل للتعليم، والتعليم الوحيد الذي كان يعرفه الصوماليون هو التعليم الديني؛ وحفظ القرآن الكريم، وتعلم العلوم الشرعية وقواعد اللغة العربية في الحلقات العلمية، وكذلك التربية الروحية عند المتصوفة. أما التعليم النظامي فقد بدأ في الصومال مع مجيء الاحتلال الأوروبي، و "كان هدف نظام التعليم الاحتلالي تدريب عدد محدود من صغار الموظفين المحليين لمساعدة الإدارة الاحتلالية، ولم يكن يلبي الاحتياجات التعليمية لجميع السكان(Jama, 1977).

ولم يكن وضع التعليم في فترة الاستقلال والحكومات المدنية أحسن حالًا في زمن الاحتلال؛ لشح الإمكانات المادية والخبرات اللازمة لتحريك عجلة التعليم إلى الأمام، ما عدا توحيد النظام التعليمي في الجمهورية الجديدة، مما أدى إلى توسعة التعليم وتطويره في فترة الحكومة الثورية، التي استولت على مقاليد الحكم بانقلاب عسكري.

تتمثل مشكلة البحث في فهم جهود الحكومة الثورية لتطوير وتحديث التعليم النظامي. هل كان هذا السعي نتيجة بحث وتخطيط ودراية كاملة، أم مجرد أوامر عسكرية ارتجالية؟ كيف تعاملت وتفادت الحكومة الثورية العقبات التي واجهت أثناء تنفيد مشروع توسعة التعليم؟ وما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة تجاه هذا المشروع؟ وما هي أهم النتائج المترتبة عن خطوات الحكومة تجاه هذا المشروع الوطني النبيل؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى تراجع وتيرة توسعة التعليم في العقد الثاني لفترة الحكم العسكري؟

وتهدف الدراسة إلى توضيح جهود حكومة الثورة تجاه تطوير التعليم النظامي؛ لتكون منارة يستنير بها الطريق المهتمون بأمر التعليم في هذه الفترة التي تتسم بضعف المردود التعليمي في الصومال.

الإطار الزمني للبحث هو العقد الأول لحكومة الثورة (1972–1982)، بينما جمهورية الصومال الديموقراطية هي الإطار المكاني للبحث.

أما منهجية البحث فهي المنهج التاريخي الاستنتاجي. وقد استخدم الباحث مراجعة الأدبيات أو ما كتب عن موضوع البحث سابقا كأدوات للبحث.

الخطوات التي اتخذتها الحكومة الثورية لتطوير التعليم في الصومال

اتخذت الحكومة الثورية خطوات جريئة لتحويل النظام التعليمي الصومالي من النمط القديم إلى النمط الحديث الذي هو صوملة التعليم. وهذا يحتاج إلى جهد جبار وتخطيط مسبق لتذليل الصّعاب والعقبات التي ربما تواجه هذا المشروع، وكذلك إعداد كل الوسائل الممكنة لإنجاحه، وفيما يلي بعض هذه الخطوات الهامة، ومن أهمها:

أولًا: كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية المُعدلة

إن "الهدف الرئيس الأول للسيطرة الاحتلالية على شعب ما – كما نعلم جميعًا- يتمركز على استعباد الشعوب عن طريق التدمير والتخريب المنظم والمتواصل لثقافتها الوطنية وتراثها القومي بكل وسيلة ممكنة، وبقيامها على ذلك تكون الحكومة الاحتلالية قادرة على طمس معالم شخصيته وهويته" (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975). إن الشعب الصومالي معروف بالاعتزاز بقوميته وجنسه؛ لأنه شعب متجانس يؤمن بالدين الإسلامي الحنيف، وله تقاليد وعادات ولغة واحدة، وهو بذلك أكثر وحدة من أي شعب مماثل من بين المجتمعات الأفريقية (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1974). كما يتمتع بكل مقومات الوحدة من الأصل واللغة المشتركة، وكذلك الدين، وهم جميعًا مسلمون سنّيون يتمذهب أغلبيتهم بالمذهب الشافعي، ولهم ثقافة وعادات مشتركة منتشرة في أي مكان يوجد فيه صومالي.

اللغة الصومالية هي إحدى اللغات الهامة والحيّة في القرن الأفريقي، ويتكلم بها الشعب الصومالي المنتشر في المنطقة الممتدة من تاجورا في جيبوتي حتى نهر تانا في شمال كينيا. مع أن هذا العدد الكبير من الصوماليين يتخاطبون بهذه اللغة إلا أنها لم تحظ بكتابة رسمية قبل عام 1972م. وكان للغة الصومالية تراث ثقافي عريض من شعر ونثر، وما دامت غير مكتوبة كانت العربية لغة المراسلات والمعاملات التجارية والكتابات الدينية قبل تدوين اللغة الصومالية؛ لإجادة شريحة كثيرة من المجتمع بها، وهم علماء الدين

الإسلامي وطلاب العلم، بالإضافة إلى الإنجليزية والإيطالية في بعض الأحيان. و"كان لازمًا على الحكومة الثورية الجديدة اختيار أبجدية مناسبة للغة الصومالية لجعل النظام الثوري ذا قيمة في حياة الشعب، وخلق سياسة ثقافية جديدة، ودمج الشعب تحت حكومة قومية موحدة، وتطوير نظام اقتصادي متين" (Bhola, 1982).

ولم تكن فكرة تدوين اللغة الصومالية وليدة يوم وليلة، وإنما كانت محاولات متتالية من قِبَلِ المهتمين من الصوماليين والأجانب رغم اختلاف الغرض من كتابتها، وقد مرّت بالمراحل والتطورات التالية:

1) منذ حوالي أكثر من سبعة قرون فكّر ونفذ الشيخ يوسف الكونين – وكان يقيم بالشمال قرب مدينة هرجيسة– في كتابة اللغة الصومالية واستعمالها، بغرض محو الأمية وفهم تعاليم الدين الإسلامي فهمًا صحيحًا، إلا أن اللغة العربية لم تستطع مجاراة أصوات اللغة الصومالية، وبذلك انتهى الأمر إلى تعلم العربية وأصبح استعمالها قاصرًا على الناحية الدينية، وكتابة الرسائل فقط ولا يعرفها إلا الصفوة، وبذلك لم يتحقق للشيخ أمله في تدوين اللغة الصومالية (الطاهري، 1977).

2) وفي عام 1925م قام أحد الرواد وهو عثمان يوسف كيندید بمحاولة تختلف اختلافًا جذريًّا عن جميع من سبقه في هذا الميدان، فقد اخترع نظامًا كتابيًّا جديدًا، وتعرف أبجديته بالعثمانية نسبة إليه. ولم تكن الأبجدية الجديدة لعثمان كيندید ما يرتاح لها الإيطاليون، ولهذا حُرِّمَت تلك الأبجدية، لكنها انتعشت عند تأسيس حزب وحدة الشباب الصومالي الذي استخدمها كوسيلة اتصال بين المناضلين (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1974).

3) كان في عام 1938م محاولة بريطانية لإيجاد أبجدية لكتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية مُعدلة، وذلك بغية إدخالها أولًا في المدارس الأولية الحكومية التي بُنيت في محمية الصومال البريطانية آنذاك، وقد نتج عن هذه المحاولات قيام الشعب الصومالي هناك بمظاهرات صاخبة إثر ظهور موجة عارمة من المعارضة الدينية الشعبية ضد الأبجدية المقترحة، اعتقادًا من الشعب على أنها محاولة مسيحية ثانية

ترمي إلى إضعاف الدين الإسلامي، وإلى الحد من النفوذ والتأثير الإسلامي في البلاد (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

4) قامت الحكومة البريطانية مرة أخرى في أوائل الخمسينيات بتمويل بحث علمي لغوي استمر ثلاث سنوات، وقد قام بذلك البحث السيد/ ب. و. أندروفسكي من معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وأوصى هذا اللغوي بعد بحث ودراسة علمية شاملة للتركيب الأساسي للغة الصومالية باختيار أبجدية لاتينية مُعدلة. وكانت الأبجدية التي أوصى باستعمالها مبنية على المبادئ الصوتية العلمية، غير أن توصية أندروفسكي التي تضمنها تقريره للحكومة البريطانية لم تُقبل، إذ أنها جاءت في وقت كان فيه الوضع السياسي في البلاد متوترًا، وذلك قبيل استقلال محمية الصومال البريطاني سابقًا بقليل (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

5) وفي عام 1955م دعت إيطاليا بصفتها وصية على الصومال (جنوب الصومال) إنجلترا لمؤتمر عُقد في مقديشو لبحث كتابة اللغة الصومالية، وقد أوصى المؤتمر باختيار أبجدية لاتينية معدلة لكتابة اللغة الصومالية، غير أن هذه التوصية لم تحظ أيضًا بقبول الشعب الصومالي نظرًا للجو السياسي السائد في البلاد في هذا الوقت (الطاهري، 1977).

6) وبعد استقلال الصومال عام 1960 قامت الحكومة الصومالية، إدراكًا منها بخطورة المشاكل المعقدة التي يسببها انعدام طريقة لكتابة اللغة الصومالية – بتعيين لجنة مكونة من تسعة لغويين للبحث، ولتقديم التوصية حول أفضل السبل لحل مشكلة كتابة اللغة. وبعد بحث وعمل متواصل دام عامًّا كاملًا، تقدمت تلك اللجنة إلى الحكومة بتقريرها الذي أوصت فيه باختيار أبجدية لاتينية معدلة كأفضل طريقة لذلك (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

7) "وفي عام 1962م وفد على الصومال فريق تابع لمنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة، وقدّم هذا الفريق مقترحات إلى الحكومة الصومالية حول تطوير التعليم في

الصومال، والنواحي التربوية. وتضمنت هذه المقترحات كتابة اللغة الصومالية (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

8) وبقيام الثورة كان من بين النقاط التي أعلنتها من برنامجها الأول تنفيذ كتابة اللغة الصومالية، وفعلًا تمّ تعيين لجنة من عشرين خبيرًا في يناير 1971م لبدء الكتابة وتأليف الكتب المدرسية لتلاميذ المدارس الأولية وللكبار باللغة الصومالية، وذلك دون الإعلان عن الأبجدية المختارة (الطاهري، 1977).

هذا العرض التاريخي يدّل على المحطات الأساسية التي مرّت عليه كتابة اللغة الصومالية دون أن تحقق لها الغاية المنشودة، والتي هي إيجاد أبجدية ملائمة لتدوين اللغة الصومالية، أو بعبارة أخرى لم تستطع السلطات التنفيذية قبل ثورة 21 أكتوبر 1969م اتخاذ القرار النهائي للأبجدية المختارة؛ لأن جموع الشعب وخاصة المثقفين منها كانوا منقسمين على الأبجدية المناسبة، وكان الموضوع دائما مثارًا للجدل في مراكز اتخاذ القرارات.

وسبق أن ذكرنا أن المجلس الأعلى للثورة أعلن في ميثاقه الأول، وفي المادة رقم 4 بأنه من الأهداف الرئيسة التي قامت بها الثورة كتابة اللغة الصومالية وإنهاء حركة الجدل الطويل الذي أنهك الشعب الصومالي وقتًا طويلًا، ووقف عقبة كئودة أمام تطلعاته واختياره حروفًا مناسبة لتدوين اللغة الصومالية، وذلك لإحياء التراث القديم للصوماليين من آداب وقيم وحِكَم وأمثال إلى حيز الوجود، واستخدامها كوسيلة للتعليم والإدارة من أجل تنفيذ ما تعهدت به الثورة. "فقد قرر المجلس الأعلى للثورة في يناير عام 1971م تشكيل اللجنة الصومالية لكتابة اللغة التي عهد إليها أن تتحمل أعباء هذه المهمة الحضارية والقومية، واختير أعضاء اللجنة من موظفين قديرين وباحثين وكتّاب وممثلين عن التقاليد والعادات الصومالية (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1974).

استهل المجلس الأعلى للثورة في تنفيذ سياسته الجديدة للتعليم أن دعا أصحاب الأبجديات فردًا فردًا، وسأل كل واحد منهم على حدة لماذا اختار أو اخترع أبجديته؟ وأي أبجدية يرى تكون مناسبة لكتابة اللغة الصومالية، فمثلًا دعا المجلس السيد حسين

الشيخ أحمد كداري، وسأله لما اخترع أبجديته، ثم بعد ذلك ما هي الأبجدية المناسبة، فأجاب السيد كداري أن اللاتينية المعدلة هي الأنسب، ثم دُعي السيد حرسي مغن الذي كان يرى بشدة أن العثمانية لا غير هي الأنسب، ولما قيل له إذا لم يتمّ اختيار العثمانية فأي أبجدية ترى، فأجاب إذا لم يُختر العثمانية تحدث فتنة في أوساط الشعب، ولما وقع اختيار اللاتينية المُعدلة فيما بعد حلق السيد مغن شعر رأسه وطلّق زوجاته كاحتجاج على هذا الاختيار (كدري، 2011).

كان قصد الحكومة لكتابة اللغة الصومالية هو صوملة التعليم والوظائف، وإعداد كتب مدرسية للمراحل الأولى للتعليم؛ لأنه كان ينحصر عمل هذه اللجنة في ثلاثة نقاط (مجدي، 1974):

1- كتابة الكتب المدرسية للمدارس الأولية.

2- كتابة قواعد اللغة الصومالية.

3- عمل قاموس للغة الصومالية من عشرة آلاف كلمة.

وانقسمت اللجنة إلى أربع لجان فرعية منها: لجنة القاموس، ولجنة اللغة، ولجنة التاريخ والجغرافيا، ولجنة العلوم والرياضيات. وجدير بالذكر أنه مُنع من اللجنة أن تخوض في نقاش الأبجدية المناسبة لإعداد الكتب المدرسية، ولما كان جميع أفراد اللجنة يعرفون اللاتينية، وبتوافر الآلة الكاتبة للاتينية بكثرة عزموا على إعداد هذه الكتب باللاتينية المعدلة، ثم إذا تم اختيار أبجدية أخرى من قبل الجهة العليا يحولونها بسهولة إليها (كدري، 2011).

وقد استطاعت لجنة كتابة اللغة الصومالية حتى شهر يوليو 1972م إعداد حوالي اثنين وعشرين كتابًا يشمل فروع المنهج المدرسي الابتدائي، ومتطلبات فصول تعليم الكبار العامة، وكذلك تمّ أيضا تأليف قاموس للجيب يحتوي على حوالي 10.000 كلمة وكتاب نحوى بالمستوى الأول، وآخر يحتوي حوالي 5.000 كلمة صومالية بالمصطلحات الفنية والعلمية الشائعة الاستعمال (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975). "وبعد أن تم

الإعداد الكافي لإدخال الأبجدية المختارة للغة الصومالية أعلن اللواء محمد زياد بري، رئيس المجلس الأعلى للثورة، في 21 أكتوبر 1972م تلك الأبجدية المختارة، وذلك في خطابه التاريخي للأمة بمناسبة الذكرى الثالثة للثورة (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975)، حيث قال: "سيُعمل باللغة الصومالية اعتبارًا من اليوم كلغة رسمية وحيدة في البلد، ولاعتبارات علمية عديدة ولظروف خاصة ستستخدم الحروف اللاتينية لكتابة لغتنا، وسيجري إدخالها العملي في جميع قطاعات الحياة بقرارات خاصة (صحيفة نجمة أكتوبر، 1972).

ولقد كانت هذه الخطوة الحلّ النهائي للحوار الذي دام 80 عامًا ولم ينته من جانب الاحتلاليين منذ أيام احتلالهم والحكومات المدنية قبيل الثورة، وبعد ثلاثة أشهر أي في منتصف يناير أصبحت اللغة الصومالية لغة الإدارة وحلت محل اللغات السائدة قديمًا، وظهرت أول صحيفة حكومية (نجمة أكتوبر) في 21 من يناير 1973م باللغة الصومالية، وبدأ أيضًا تدريس اللغة الصومالية في المدارس الابتدائية (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1974).

أما بالنسبة للجماهير الصومالية فلم يكن يهمها –يوم ذاك– نوع الأحرف، بل كان كل همها مركزًا على رؤية لغته مكتوبة. وكان هذا في نظر رجل الشارع الصومالي بمثابة حلم عزيز طال انتظاره إلى حد اليأس. وكان الناس العاديون يبالغون في تصرفاتهم تجاه المكاسب التي ستتحقق لهم من جراء كتابة اللغة، إذ كان باعتقادهم أنهم سوف يمتلكون المفتاح السري الذي يفتح لهم باب المعرفة (أفرح، 2002).

ورحب رجل الشارع الصومالي بكتابة اللغة الصومالية؛ لأنه كان يرى أن هذا المشروع يهدف إلى (البراوي، 1973):

1- تحقيق الوحدة اللغوية.

2- دعم الوحدة الوطنية مادام الجميع يتحدثون ويقرأون ويكتبون بلغة واحدة.

3- تنمية الشعور بالعزة والكرامة القومية.

4- توحيد مناهج وأساليب التعليم في كافة المدارس والمعاهد.

5- إتاحة الإمكانية لمعالجة مشكلة الأمية المتفشية في البلاد.

6- وباستخدام لغة الحديث العادية يصير في الامكان إعداد وإخراج المؤلفات في مختلف الفنون والآداب والعلوم.

7- إمكانية تسجيل تراث الأمة الصومالية على الورق.

8- سوف يصبح من الممكن حقًّا نقل ما لدى الشعوب الأخرى، والمتقدمة منها بوجه خاص من العلوم والفنون.

9- إمكانية وضع تاريخ شامل للصومال من أقدم العصور.

و"كان هذا القرار من أعظم القرارات التي اتخذها العهد الجديد ثورية، إذ تصبح للصومال ولأول مرة في تاريخه لغة قومية مكتوبة سوف تتناولها يدّ التطوير باستمرار، بحيث تصبح قادرة على استيعاب كافة المصطلحات العلمية الحديثة وغيرها (البراوي، 1973). إلا أن الحكومة الثورية لم تتسرع باستخدام اللغة الصومالية المكتوبة في كافة مراحل الدراسة جملة واحدة، لكن تمّ التخطيط لاستخدامها أولًا في المراحل الأولية، ثم تطبيقها فيما بعد على المراحل التالية.

"وكخطوة أولية في نشر كتابة اللغة الصومالية فقد صدرت الأوامر لجميع موظفي الدولة بتعلم القراءة والكتابة حسب الأبجدية المختارة في خلال ثلاثة أشهر فقط، وعليه فقد جلس موظفو الدولة المدنيون منهم والعسكريون لأول امتحان باللغة الصومالية في يوم 21 يناير 1973م، وحققوا نسبة 80٪ من النجاح (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975). ومما سهلّ للموظفين تحقيق مثل هذا النجاح الباهر، وسرعة تعلم استخدام الأبجدية الجديدة معرفتهم السابقة للغات الأوروبية؛ مثل الإنجليزية أو الإيطالية المكتوبتين بالحروف اللاتينية، ومادام الفرق بين هذه اللغات والمختارة لكتابة اللغة الصومالية بسيط تمكنوا بإجادتها في وقت قصير لا يتجاوز عن أشهر ثلاثة. وشجع هذا

الإنجاز العظيم الحكومة الثورية على التفكير بتطبيق نفس التجربة على سكان المدن في حملة لمحو الأمية.

ثانيًا: حملة محو الأمية

كانت الخطوة الثانية التي اتخذها المجلس الأعلى للثورة لتنفيذ سياسة صوملة التعليم في الصومال، بعد كتابة اللغة الصومالية، الصرخة التي أطلقها الرئيس زياد بري لحملة عامة لمحو الأمية في أوساط شرائح المجتمع المختلفة، سواء الجيل الصاعد أو كبار السن، أهل الحضر والبدو الرحل، موظفو الحكومة العسكريين والمدنيين أو ربات البيوت.

وقال الرئيس في إحدى خطاباته للشعب؛ إن كتابة اللغة الصومالية هي من أعظم الإنجازات التي حققناها، ونريد من وراء ذلك أن نقضي على الجهل ونمحوه محوًا تامًّا، لا شك أننا خطونا خطوات جبارة نحو هذه الغاية النبيلة، ولكننا في حاجة إلى مزيد من العمل والدراسة والتخطيط لاستئصال الجهل والقضاء عليه قضاءًا تامًّا، فلنأخذ على أنفسنا عهدًا بأن نحقق هذه الغاية لأمتنا، ليكون في مقدور كل مواطن أن يقرأ ويكتب، وتنفتح له منافذ العلوم والمعارف بعد ذلك، وبذا يكون الشعب متنورًا (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1973–74).

كما قال أيضًا في مناسبة أخرى: "وكان من الطبيعي والحال هذه أن نعمل على نشر التعليم أفقيًّا بتوصيله إلى كل المواطنين في الأرياف والأقاليم، لكي لا يكون العلم حكرًا لفئة قليلة من الشعب بل للقطاعات عامة، يستفيد منه كل المواطنين الذين سيخرج من بينهم قادة البلد (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1977).

"وفي يوم 7 مارس 1973م افتتح رئيس المجلس الأعلى للثورة جالي اللواء محمد زياد بري الحملة القومية ضد الأمية والتي استمرت لمدة عامين كاملين، وعليه فقد كانت جهود الحكومة الثورية والأمة بأسرها موجهة على عملية محو الأمية بين صفوف جماهير الشعب في المراكز الحضرية، وذلك في خلال العام الأول من الحملة (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

"لقد تمّ تقسيم حملة محو الأمية إلى مرحلتين؛ حملة محو الأمية في المناطق الحضرية، وحملة محو الأمية في المناطق الريفية. ابتدأت حملة محو الأمية في الحضر في مارس 1973م، وكان موظفو الدولة، معلمو المدارس والطلبة أول فئة تعلموا استخدام الحروف اللاتينية المُعدلة، وكان تعلمهم سهلًا جدًّا، لأن هذه الفئة كانت تجيد إحدى اللغات الأجنبية والصومالية معًا، وهم الذين حملوا على أكتافهم مهمة تعليم الكتابة الجديدة لأهل الحضر (Bhola، 1982)، حيث استخدموا كل المراكز الحضرية والساحات العامة وتحت الأشجار لأغراض تعليمية؛ كانت تجتمع مجموعات من النساء من أمهات وفتيات في كل حي وقتًا معينًا من المساء ويأخذن دروسهن هناك جالسين؛ إما على الأرض أو على المقاعد (Gambaro) المحلية الصنع، "وفي نهاية حملة أهل الريف وصل عدد المتقنين بالكتابة والقراءة حوالي 400.000 شخص (Elmi, 1980).

وفور انتهاء حملة محو الأمية في المدن، بدأت الاستعدادات لتوسيعها في الأرياف والمناطق النائية حيث أهل البدو. وفي سياق ذلك قال الرئيس زياد بري في إحدى خطاباته: يحتم علينا الواجب الوطني أن نوسع في دائرة محو الجهل، وأن نعدّ الرعاة سكان القرى النائية للقراءة والكتابة. إننا قادرون على ذلك كما برهنا سابقًا، وثقتنا هذه تعتمد على حقيقتين لا مراء فيهما، الحقيقة الأولى هي أن الشعب الصومالي أدرك أهمية العلم وأحس بحاجته إليه. والحقيقة الثانية – بالإضافة إلى يقظة الشعب– هي شعور لابد أن يكون لديكم فهم صحيح بمتاعب المواطنين، والمدرس المخلص الجاد لابد وأن يجد الحلول المرضية ولو مؤقتة لمواجهة الموقف، حيث يستطيع مثل هذا المدرس أن يوزع الراغبين في التعليم إلى فصول صباحية ومسائية. فتنتهي الفصول الصباحية من دراستها بعد الظهر، لتبدأ الفصول المسائية بعد ذلك بقليل (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1973–74).

وبعد تعلم موظفي الحكومة والطلبة وغيرهم للكتابة والقراءة أصبحت الحاجة الملحة لنقل المعرفة إلى الريف، وذلك بشن حملة واسعة النطاق ومتعددة الأغراض لتحسين وتطوير حياة أهل الريف، وأطلقوها حملة تطوير أهل الريف التي اشترك فيها عدد من الأفراد يقدر 1.298.179 شخصًا، وأصبحت النتيجة التي ظهرت منها أن 60٪

من هؤلاء الأشخاص قد تعلموا الكتابة والقراءة بدلًا من النسبة السابقة التي كانت تصل 5٪، (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1987).

ثم ظهرت وبصورة أوضح أكثر من ذي قبل ضرورة توصيل التعليم إلى أهل البادية والأرياف لإنقاذهم من مساوئ الجهل من ناحية، وللاستفادة من العبقريات والأفكار الكامنة لديهم (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1977). إلا أن حملة محو الأمية في الأرياف تحولت تلقائيا إلى حملة تطوير أهل الريف؛ لأن حاجة أهل البوادي ليست مختصرة في التعليم فقط، بل كانوا بحاجة إلى رفع المستوى الصحي بين الجماهير الريفية، واستئصال أمراض الماشية الوبائية، ورفع مستوى الوعي السياسي بين الجماهير، والقيام بأول إحصاء للسكان والماشية في البلاد.

واجه منظمو حملة تطوير الريف عقبات تتمثل في إيجاد قوة بشرية مدربة تقوم بهذه المهمة الصعبة، إلا أن اللجنة المكلفة بهذا الأمر توصلت في النهاية إلى "أن يشترك في الحملة طلبة المدارس الإعدادية والثانوية والمعلمون ورسل السلام العاملون في الأرياف والجيش الوطني الصومالي، وقوات البوليس ورواد السلام والموظفون المدنيون من الأطباء والأطباء البيطريين وسواقي السيارات وإداريي وزارة الداخلية وغيرهم (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975). "وقد بلغ عدد العاملين في مختلف أقسام الحملة ما لا يقل عن 125.000 شخصًا استخدموا أكثر من 500 سيارة، وحوالي 120 جملًا لنقل لوازم الحملة حيث كان يتعذر فيها استعمال السيارات (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

وحتى تتمكن الحكومة من تنفيذ ذلك البرنامج الضخم أصدرت قرارًا يقضي بتعطيل (إغلاق) المدارس والمعاهد عام 1973/ 1974م الدراسي باسم مكافحة الأمية والجهل، وبالتالي أمرت جميع المدرسين والطلاب أن يتوجهوا إلى مناطق الريف لتعليم القراءة والكتابة على الطريقة الجديدة (أبوبكر، 1992).

واتخذت الإجراءات التالية بصدد الطلبة والمدارس:

1- إغلاق المدارس الابتدائية خلال سنة الحملة؛ لأن جميع المدرسين اشتركوا في الحملة.

2- إعفاء الطلبة الذين لم يبلغوا سن الرابعة عشر من الاشتراك في الحملة.

3- إعفاء تلاميذ الصف الأول من المرحلة الإعدادية من الاشتراك في الحملة، باعتبار أنهم ليسوا على مستوى عقلي وثقافي يمكنهم من الخوض في تجربة كهذه.

4- إعفاء طلبة الشهادة الإعدادية والثانوية من الاشراك في الحملة، حيث ظلت صفوفهم تعمل، وذلك لضمان التخرج المستمر للطاقات البشرية التي تحتاج إليها مشاريع التنمية.

5- إعفاء طلبة المدارس الفنية والمهنية من الإشراك في الحملة، وذلك لتأمين الاحتياجات المتزايدة للدولة من الفنيين والمهنيين.

6- إعفاء عدد قليل من الطلبة من الإسهام في هذا المشروع، بعد أن أثبتت الفحوص الطبية التي أجريت لهم أنهم ليسوا على مستوى صحي يمكّنهم من تحمل متطلبات هذا العمل.

وعلى العموم وبناء على الاعتبارات التي ذكرناها فقد بلغ عدد الطلبة الذين تقرر اشتراكهم في الحملة إلى 15.681 طالب وطالبة (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978). "امتنع 400 طالب منهم بمشاركة الحملة، وترك 38 آخرون أماكن عملهم في الأرياف بعد أن قبلوا مشاركة الحملة (Bhola، 1982).

ولتأكيد عدم تخلف أي طالب بمشاركة هذا العمل استُخدم كل من المكافئات والعقوبات حسب القانون الخاص للحملة، الذي يذكر أن أي طالب يمتنع من مشاركة الحملة أو ينسحب من العمل قبل انتهاء مدة الحملة بدون عذر مقبول يواجه عقوبة الفصل من المدرسة ثلاث سنوات متتالية، ولا يسمح له بممارسة أي عمل حكومي خلال هذه المدة. وفي الجانب الآخر، الطلبة (المعلمون) الذين يؤدون واجبهم في أكمل وجه يتمتعون بحقوق مواصلة دراستهم حتى المستويات العليا بدون عائق، ويُفضَلون على غيرهم في الحصول على الوظائف الحكومية (Bhola، 1982).

"ولم يكن ذلك القانون الدافع الأول الذي حمل الطلبة على الاشتراك في الحملة، بل كان الشباب أنفسهم متحمسين إلى درجة كبيرة للقيام بذلك الواجب بفضل تطور الوعي السياسي لديهم، وإدراكهم التام للأهداف البعيدة المدى للحملة (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978)، بالإضافة إلى حب الشباب دائما للاستطلاع واكتشاف المجهول؛ لأن حياة الريف كانت لشباب المدن بمثابة مغامرة جديرة بالإقدام والمخاطرة بالحياة.

غادر الطلبة (المعلمون) من المدن الكبيرة على متن سيارات كبيرة، وقام رئيس مجلس الثورة الأعلى بتوديعهم وخاصة من كانوا مغادرين من مقديشو، وكانت الأدوات التعليمية معهم السبورة والطباشير. "والكتاب المدرسي الوحيد الموجود عندهم كان (Buugga Reer Miyiga) (كتاب حياة أهل الريف) الذي أعده المركز القومي لتعليم الكبار، وما دام هذا الكتاب هو المتوفر الوحيد أضيف إليه فصل لدليل المعلم، ولم يكن هناك نسخ كافية من الكتاب لجميع الطلبة (المعلمين)، بل كانت جماعة منهم تتناوب بكتاب واحد في أكثر الأحيان (Elmi، 1980). وكان شعار الحملة؛ إذا كنت متعلمًا فعلّم، وإذا كنت غير متعلم فتعلّم.

وكانت فصول محو الأمية تنظم في كل مكان، حول الآبار وفي التجمعات الرعوية، وفي المزارع وتحت الأشجار، ومعنى هذا أن الفصول كانت أينما يتواجد فيه المواطنون في الريف، يلتحق بها السكان كل حسب أوقات فراغه. واستمرت الحملة حتى شهر مارس 1975م، وبلغ عدد المستفيدين الذين أجادوا القراءة والكتابة إلى 1.757.779 شخص.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هؤلاء الطلبة (المعلمون) كانوا غير مدرّبين على مهنة التدريس، ولم يكن لهم خبرة سابقة في حقل التدريس لصغر سنهم؛ مما أدى إلى أن يتبع كل واحد منهم على نمطه الخاص في التدريس بدون اتباع أي نظام من أنظمة التدريس. وعلى أي حال فإن الحكومة قد بالغت في محاولة إنجاح الحملة التي نُفذت بدون تخطيط مسبق.

ويمكن تلخيص الفوائد التي نتجت عن هذه الحملة فيما يلي (يوسف، 2010):

1- تعليم الجماهير القراءة والكتابة.

2- تطعيم وعلاج المواطنين ومواشيهم.

3- الإحصاء الشامل للسكان والثروة الحيوانية.

4- نمو الوعي السياسي لدى سكان الريف.

5- تزويد سكان الريف بثقافة تساعدهم على رفع مستوى معيشتهم وزيادة إنتاج الوطن.

6- معرفة كثير من الحقائق عن الريف بصورة دقيقة يمكن الاستفادة منها عند التخطيط الشامل.

7- تزويد الطلبة (المعلمون) بكثير من العادات والتقاليد الأصلية والثقافة الصومالية.

8- تعوّد الطلبة على الصبر وتحمل المسئولية والتضحية من أجل الجماهير.

9- اكتشاف الشخصيات القيادية من بين الطلبة.

ثالثا: تأميم المدارس الخاصة

ورثت الحكومة الثورية من الحكومات المدنية السابقة لها نظامًا تعليميًّا غير موحد منهجًا وسياسة ولغة الدراسة، حيث كانت هناك مدارس خاصة تغرد خارج سرب نفوذ الحكومة وتمشي على طريقتها الخاصة، وتخرّج طلابًا أشكالهم كالصوماليين، أما ميولهم وطريقة تفكيرهم مغايرة تمامًا، مما يتعارض مع الفلسفة الجديدة للثورة، وأدى ذلك إلى تأميم الحكومة هذه المدارس ووضعها تحت إدارتها.

اتخذ قرار تأمين المدارس الخاصة، فأعلن الرئيس زياد برى: "ابتداء من العام الدراسي الحالي (1972م) أممت جميع المدارس الخاصة في القطر الصومالي، وكذا أممت المباني ووسائل التعليم وكل ما هو مرتبط بالتدريس، وكذا المطابع الأهلية". وبهذا القرار انتهت فوضى المدارس الخاصة وتعدد أنظمتها، وأمسكت الدولة بإدارتها، وتمكنت من أن تضع بنفسها خطة قومية للتعليم (مجدي، 1974). وتقرر تأميم تلك المدارس في أكتوبر 1972م، في نفس اليوم الذي تقرر فيه كتابة اللغة الصومالية واستعمالها في المدارس، مشفوعًا بخطة توحيد المناهج التعليمية، إذ أصبح وجود تلك المدارس متناقضًا تمامًا مع السياسة

التعليمية في البلاد. وكانت تلك المدارس تنقسم حسب أهداف مناهجها إلى أقسام ثلاثة (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978):

1-مدارس مرتبطة بالسفارات الأجنبية تنفذ سياستها، وليست في خدمة المصالح الوطنية.

2-مدارس تابعة للبعثات التبشيرية تحارب وحدة الأمة وتقوض عقيدتها.

3-مداس أنشئت قبل الاستقلال لتساعد على تحقيق الاستقلال للبلاد، ولكنها أممت بعد أن جاء الوقت لأخذ أمر الإشراف عليها.

"وكانت هذه المدارس تديرها هيئات ومصالح متعددة، بعضها قبلية، وبعضها دينية (مسيحية)، والكثرة الغالبة منها أجنبية؛ من إيطالية وإنجليزية، وجميعها تولي أكبر الاهتمام إلى ثقافة البلاد التي تنتمي إليها هذه الهيئات، مما يسفر عن نتائج قد تتعارض مع مصالح الشعب وأهدافه الثقافية (البراوي، 1973).

ورغم أن الحكومة كانت تدرك بمدى الصعوبات التي ستواجهها في إدارة هذه المدارس الخاصة، التي كانت تسير ردحًا من الزمن أنماطًا مختلفة وسياسات متباينة ومناهج متعارضة أحيانًا، إلا أن الواجب كان يُملي على الحكومة تأميمها؛ لتنفيذ السياسة التعليمية الجديدة في البلد.

وتمّ بذلك تصفية مسألة تعدد المناهج نهائيًّا، وقد أدخلت مناهج تلك المدارس المؤممة في الحال مادة التوعية السياسية كمرحلة أولية؛ لعلاج نفوس الطلبة التي تاهت من المسيرة، ولم يمض وقت طويل حتى طبقت عليها المناهج الجديدة، واستبدلت هيئات التدريس فيها بمدرسين صوماليين، وانصهر طلابها فيما بعد في مجتمعهم مشتركين في جميع النشاطات التعليمية بعقلية وبروح مغايرة تمامًا لما كانوا عليه. وكانت تلك المدارس تمثل 15٪ من جملة المدارس في البلاد، تضم 31٪ من جملة الطلاب في الجمهورية (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978).

وذكر رئيس المجلس الأعلى للثورة في إحدى خطاباته أسباب تأميم المدارس الخاصة قائلًا: "وبخصوص المدارس الإعدادية فقد عممنا المنهج على جميع النواحي؛ لأنها المرحلة التي يكتسب فيها الطفل معرفته الحقيقية، إنها المرحلة الوسطى التي يمكن اعتبارها حجر الزاوية في تربية الأطفال، وإضافة إلى ذلك فقد عممنا التعليم الثانوي على جميع المحافظات للوصول بهم إلى مستوى أفضل، ولتوفير فرصة التعليم السهلة أمام الطلبة الذين أنهوا تعليمهم الإعدادي (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1973–74).

رابعًا: إحداث منهج وطني

"المنهج هو المنطلق الأساسي للتعليم، فالمنهج القيّم الموضوع لأهداف واضحة، والمترجم عن الاحتياجات الوطنية الذي توافرت له عوامل التنفيذ هو المثمر الموصل للغاية المطلوبة. لهذا كان للمنهج أثر كبير جدًّا في عملية التعليم، بل وفي تقدم الأمة بصفة عامة حيث إنه يستمد روحه من التخطيط العام للبلاد (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978).

لم تستطع المناهج التربوية في الصومال في فترة ما قبل الثورة التجاوب مع متطلبات المجتمع الصومالي؛ إذ لم تعد تلك المناهج قادرة على تخطي القوالب التعليمية التي وضعها المحتلون في النظام التعليمي في الصومال، كما أنها غير قادرة على إمداد المجتمع الصومالي بأجيال متفاهمة تتفاعل مع البيئة والمجتمع الذي تعيش فيه. لذلك كان لابد من وضع منهج تعليمي شامل يُتَرْجَم من احتياجات التنمية التعليمية في البلاد، يراعي عند وضعه الأسس التعليمية المعاصرة (عدو، 2010).

لقد ابتدأت المحاولة الأولى في تنقيح المناهج التعليمية في المدارس في عام 1971م بإعادة تقييم محتويات ومضامين تلك المناهج، وكانت المبادئ المرشدة في تلك المحتويات هي تطويع محتوى التعليم المدرسي للظروف المحلية، والفلسفة السياسية التي هي الأساس لتنميتنا القومية، وقد تمت مراجعة وتنقيح منهج الابتدائية والثانوية على هذه الأسس، وفي تطبيق المبدأ الأول أُعطيت المناهج قدرًا كبيرًا من التحيز العلمي؛ والعملي إذ

خصص ما بين 30–35٪ من ساعات التدريس في الأسبوع للمواد العلمية (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

وشكلَّت الحكومة في بداية عهدها (1971م) لجنة تقوم بإعداد الكتب المدرسية في المراحل الابتدائية، وكانت هذه اللجنة تتكون من أعضاء كانوا متباينين في التجربة والخبرات ووجهات النظر والاتجاهات. وإن أهم مبدأ استرشدت على ضوئه اللجنة لإعداد الكتب المدرسية الملائمة، والتي سوف تخرج وتشكل مواطنين جدد متفوقين عقليًّا وعمليًّا وذوي روح جديدة ونظرة جديدة في إقامة المجتمع الصومالي الحديث الذي سيكون فيه الفرد عضوًا نشطًا في مجتمع قائم على المبدأ الحقيقي للاعتماد على النفس والعمل التعاوني الجماعي، وفوق ذلك كله مواطنًا صوماليًّا فخورًا ومعتزًا بقوميته وقضيته الثقافية التي يشخص بها بالكرامة والعزة (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1974).

ومن الصعاب التي واجهت اللجنة في بداية عملها قضية المصطلحات العلمية، إلا أنه تم إصدار أوامر خاصة إلى لجنة المصطلحات العلمية والفنية، وكانت هذه الأوامر تقتضي على أن تجمع اللجنة جميع المصطلحات الأجنبية المستعملة في تلك الكتب، وأن تجد لها الكلمات الصومالية المناسبة. وكان الرأي قد استقر على أنه بالرغم من أن عددًا كبيرًا من الكلمات الأجنبية قد تسربت إلى اللغة، إلا أنه يجب الحذر من أن يكون ذلك أمرًا يشكل خطرًا على اللغة بصفة عامة. وقد استطاعت هذه اللجنة جمع عدد كبير من الكلمات الصومالية المناسبة التي يقصد منها اتخاذها محل الكلمات العلمية والفنية والإدارية الأجنبية (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1974).

إلا أنه تمّ تكليف فيما بعد عملية إعداد الكتب المدرسية بوزارة التربية والتعليم، "وكان قسم المناهج لوزارة التربية والتعليم مسئولًا عن الإعداد والاختيار، والشراء والتأليف وترجمة المناهج المناسبة للمراحل الإعدادية والثانوية، وتوزيعها على الطلاب والمعلمين (Lingappa, 1977). كما "كان قسم المناهج بالوزارة منهمكًا في تأليف الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية مباشرة، وقد تمّ طبع مخطوطات الدراسات الاجتماعية

واللغة العربية بالآلة الكاتبة وتوزيعها على المدارس (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

"وكبداية لهذا الاتجاه تمّ اختيار 8 مدارس وسطى نموذجية، وأعطيت لها جميع الوسائل اللازمة لتدريس العلوم، ثم (تمّ) تقييم هذه التجربة تقييمًا كاملًا وذلك للاسترشاد بالنتائج التي تم التوصل إليها؛ سلبية كانت أو إيجابية (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1975).

ولتنفيذ أعمال التأليف هذه على وجه السرعة، فقد جنّد خيرة الأساتذة الصوماليين الضليعين في مختلف المواد وأسندت إليهم تلك المهمة، وتكونت منهم لجان، كل لجنة منها متخصصة في مادة دراسية معينة، ووضعوا في غضون تسعة أشهر أكثر من 126 كتابًا من الكتب الدراسية، وتمّ طبع هذه الكتب جميعها ووُزعت مجانًا على جميع الطلبة (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978).

وفي عام 1974 كوّنت الحكومة الصومالية 15 لجنة، تألفت من 268 عضوًا صوماليًّا، من معلمين ومختصين في المناهج الدراسية، وكُلفت بتأليف المقررات الدراسية في جميع المواد المطلوبة، بالإضافة إلى الرياضيات والعلوم والفلسفة الاشتراكية. وفي عام 1977م أصدرت 135 كتابًا من المقررات الدراسية باللغة الصومالية تستخدم حتى الصف الأول من المرحلة الثانوية، وبقصد التحرر تدريجيًّا من اللغات الأخرى التي كانت تدرس في الثانوية (Cassanelli, Lee, Abdulqadir, Farah Sheikh, 2007).

"أخذ المنهج الجديد في حيز التنفيذ في المراحل الابتدائية في العام الدراسي 1972-1973م، وفي المرحلة الإعدادية في العام الدراسي 1973/ 1974م، وكان من المخطط أن يكون منهج رياض الأطفال وتعليم الكبار والمرحلة الثانوية جاهزًا للسنة الدراسية 1974/ 1975م (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1974).

ولما تمّ للحكومة الثورية الخطوات الضرورية والاستعدادات الكاملة لتحويل التعليم من النمط القديم، بدأت انطلاقة العهد الجديد للتعليم، ألا وهو تنفيذ صوملة التعليم في الصومال.

نتائج خطوات الحكومة الثورية نحو تطوير التعليم

1) **إلزامية التعليم وإقامة المؤسسات التعليمية:** لقد أعطت الحكومة الصومالية الثورية اهتمامًا كبيرًا للتعليم تنفيذًا لما ورد في ميثاقها الأول، وشعورها الدائم بأن الأجيال الصاعدة تحتاج إلى إعداد جيد يتمشى مع الأهداف التعليمية بعيدة المدى. لذا رأت من الضروري جعل التعليم في المرحلة الأولية إجباريًّا. وتقرر ذلك في سنة 1974م، فينتسب (كما كان مقررًا) كل طفل بلغ سنّ التعليم في المدرسة حتى يتخرج من المدرسة الأولية، ويمكن له بعدها أن يواصل التعليم، أو ينضم إلى القوى العاملة وهو مزود بالمبادئ الأساسية من التعليم التي لا غنى لكل فرد عنها. ومن ناحية أخرى فبموجب إلزامية التعليم في سن الطفولة سيختفي (حسب الخطة) كابوس الأمية في المجتمع (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978).

ومما لا شكّ فيه بأن قرار إلزامية التعليم الابتدائي لا يمكن أن يدخل في حيز التنفيذ إلا إذا وُجدت أبنية مدرسية مناسبة، لذا أعلنت حكومة الثورة حملة واسعة النطاق لبناء المدارس وذلك قبل إعلان إلزامية التعليم، وأعد لها برنامج خاص، ودق ناقوس حالة الطوارئ، فهبّ الجميع وساهمت الجماهير ماديًّا وعمليًّا لتنفيذ ذلك البرنامج ضمن إطار مبدأ المبادرات الذاتية، فأقيم في سنوات قليلة المئات من المدارس، وقد روعي في بنائها توزيعًا جغرافيًّا تبعًا لكثافة السكان، وتمشيًا مع مبدأ التعليم حق لكل طفل، وضروري لكل مواطن كالماء والهواء (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978).

وانطلاقًا من السياسات والاستراتيجيات الجديدة للتعليم، فقد تحقق في السبعينيات من القرن الماضي إنجازات ملموسة في هذا المجال تضمنت (عثمان حاج مصطفى):

1- بناء وتجهيز مدارس كثيرة على مراحل مختلفة بمبدأ ساعد نفسك.

2- إعداد مدرسين بصفة عاجلة، يساهمون في برامج وسياسة توسيع الفرص التعليمية في البلاد، وانطلاقا من هذا تمّ تأسيس معهد (حلنه) لتدريب المدرسين، وكلية لتدريب المدرسين المهنيين، وكذلك تمت زيادة سعة كلية التربية بـ (لفولي) لاستيعاب عدد أكبر من الطلاب.

3- توفير الكتب والأجهزة الأخرى التي يحتاجها المنهج التعليمي، وكذلك تمّ توسيع الإدارات التعليمية في الوزارة والمحافظات.

2) توسعة التعليم

المرحلة الأولية: "وتبدأ هذه المرحلة من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الرابع الابتدائي – حسب السلم التعليمي في بداية عهد الثورة- وتُعد هذه المرحلة بأنها الأساس المتين للتعليم الأساسي، حيث تهدف إلى توفير فرص التعليم الابتدائي لكل طفل صومالي بلغ سن المدرسة (توحو، 2010).

كما بدأت نسبة التسجيل في المرحلة الابتدائية تتطور وتزداد عامًا بعد عام من 1969-1979م، فتطورت المدارس الابتدائية من 152 مدرسة في العام الدراسي 70/ 1969، ووصلت إلى 820 مدرسة ابتدائية في العام الدراسي79/ 1978، وذلك بزيادة قدرها (47.539٪). كما زاد عدد الطلاب زيادة مضطردة من عام 1969- 1979، إذ زاد عدد الطلاب من 23.842 طالب وطالبة في العام الدراسي70/ 1969 إلى 213.252 طالب وطالبة في العام الدراسي 1978/79، وذلك بزيادة قدرها (45.894٪). أما عدد المدرسين في هذه المرحلة فقد كان657 معلمًا في العام الدراسي 70/ 1969، فزاد هذا العدد في العام الدراسي 1978/79حتى وصل إلى 4.014 معلمًا، منهم 1.225 من الإناث، وذلك بزيادة 61095 (وزارة التربية والتعليم، 1978/ 1979).

المرحلة الإعدادية: وهي المرحلة التعليمية التي تلي المرحلة الابتدائية وتسمى أيضًا بالمرحلة المتوسطة، وتبدأ من الفصل الخامس إلى الفصل الثامن حسب السلم التعليمي الأخير في عهد الثورة، وقد شهدت هذه المرحلة كغيرها من المراحل التعليمية في البلاد تطورًا كبيرًا في العقد الأول في عمر الثورة حتى بلغت أعلى قمة لها في العام الدراسي 1981-1982م.

اعتمدت الصومال في عام 1980 نظام 4-8 في المرحلة الأساسية والثانوية للتعليم، وكانت الأربعة السنوات الأولى في التعليم الابتدائي (1-4) إلزامية، وفي نهاية الأربعة

السنوات التالية (5–8) في المرحلة الإعدادية يجلس الطلاب لامتحان الشهادة الإعدادية، وبعدها يواجه الطلاب اختيارًا واحدًا من أربعة لمواصلة التعليم (International Labor Organization, 1989):

1- الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة والتي مدتها 4 سنوات.

2- سنتين في المعاهد المهنية المتخصصة.

3- ثلاثة أو أربعة سنوات في المعاهد التقنية.

4- أو الانضمام إلى برامج تدريب معلمي المدارس الابتدائية.

إلا أن الأكثرية من خريجي الإعدادية حبذوا مواصلة تعليمهم في الثانوية العامة. وفي عام 1982م مثلًا حوالي 68٪ منهم التحقوا بالمدارس الثانوية العامة.

المرحلة الثانوية: ولمواجهة الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الطلاب الذين يتخرجون من المرحلة الأساسية، فقد حرصت الحكومة الثورية على استيعاب جزء من هؤلاء الطلاب في المدارس الثانوية العامة، فأنشأت لهذا الغرض مدارس ثانوية جديدة، ووفرت لها جميع الوسائل التعليمية. ولم يكن يزيد عدد المدارس الثانوية عشر مدارس فقط عشية قيام الثورة، وكان العدد يقع في أربع محافظات وهي: أودل، والشمال الغربي، وتجطير و بنادر. وبعد ست سنوات من قيام الثورة وصل العدد إلى 82 مدرسة ثانوية عامة منتشرة في جميع أنحاء الوطن. أما عدد الطلاب في هذه المدارس فما زال يتضاعف منذ السبعينيات حتى بلغ أعلى مستوى له في الفترة ما بين 1980–1984م (عثمان حاج مصطفى).

وكان التعليم في المدارس الثانوية العامة أربع سنوات (9–12)، يشمل محتوى المنهج موادًا في العلوم والحساب والعلوم الاجتماعية واللغات. ويجلس الطلاب في نهاية المرحلة لامتحان الشهادة الثانوية، وعلى الفائزين الانخراط لمدة سنتين في الخدمة الوطنية للحصول على شهادتهم، وبعد ذلك يمكن للراغبين بمواصلة الدراسة الجامعية الجلوس

لامتحان قبول الجامعة (International Labor Organization, 1989). وكانت الساعات المعتمدة في المدارس الثانوية العامة 36 ساعة أسبوعيًّا، خُصص حوالي40٪ من هذا الزمن للمواد العلمية ؛ 5 ساعات للرياضيات أسبوعيًّا، و 3 ساعات أسبوعيًّا لكل من الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء. وكان لكل مادة نهجها الخاص بها خلال الأربعة السنوات التي يقضي فيها الطالب في التعليم الثانوي (Flippo Accascina, Buri Mohamed Hamza, Livio Scarsi, 1980)

ونظرا للأعداد الهائلة من خريجي المدارس الثانوية العامة فقد حددت حكومة الثورة عدد الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة الوطنية كل سنة بـ 1500 طالب وطالبة، يتم اختيارهم من بين الطلبة الذين أدوا الخدمة الوطنية، على أن يجتازوا امتحان شاق يجرى لهم. وكان الباحث ضمن الخريجين من الثانوية العامة الذين لم يتح لهم مواصلة الدراسة الجامعية في الجامعة الوطنية في حينه، لأنه كان من الصعب الحصول على مقعد في الجامعة التي تقبل 1500 طالب فقط من بين عشرة آلاف متنافسين.

3) توطين التعليم: ولهذه السياسة وجهان (عثمان حاج مصطفى):

1- توطين الإدارة التعليمية؛ بحيث تأتي المراحل الأساسية للتعليم العام وتعليم الكبار ودور الحضانة تحت إدارة الحكومات المحلية في الأقاليم، وقد نصت الخطة التنموية الوطنية في عام 1968-1970م على هذه السياسة، وأقرت بقانون رقم R24 تاريخ 28/ 2/ 1970م، كما أقر تنفيذها في المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي.

2- توطين المنهج التعليمي متضمنًا سياسة تمهين التعليم وصوملته، وترمي هذه السياسة إلى أن يكون التعليم من بيئة الطلاب وخيراتها وسبل الاستفادة منها، وأن يبنى المنهج على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى تنمية الإنتاج.

4) تدريب المعلمين: عقدت الحكومة الثورية في عام 1972م امتحان تقييم للمعلمين العاملين في المدارس الابتدائية والإعدادية. وقد جلس لهذه الامتحانات 1269 مدرسًا، وفاز منهم 483 مدرسًا، وتمت ترقية بعضهم وإلحاق البعض الآخر بكلية التربية تبعًا لرغباتهم، وتمّ توفير التدريبات اللازمة للمحتاجين إليها، الذين ثبت أنهم كانوا غير قادرين على تدريس المناهج التعليمية على وجه أكمل. كما أصبحت نتائج تلك الامتحانات أساسًا لعملية التنقلات العامة للمدرسين، وقرر عقد مثل هذه الامتحانات مرة في كل ثلاث سنوات (محمد علي عبد الكريم، وآخرون، 1978). وكان في الصومال مراكز ثلاثة لتدريب المعلمين: واحد لتدريب مدرسي المدارس الابتدائية، وواحد لمدرسي المدارس الثانوية، وآخر لمدرسي المدارس المهنية والتقنية.

تطور عدد الموظفين في وزارة التربية والتعليم من عام 1971–1982م، وقد شمل هذا التطور عدد الموظفين في الوزارة جميع الدوائر والأقسام، إذ كان هذا العدد في عام 1970م حوالي 2,173 موظفًا، وارتفع هذا في عام 1975م إلى حوالي 5,946 موظفًا. أما في عام 1982م فقد بلغ هذا العدد في ذروته إذ وصل حوالي 20,038 موظفًا، وذلك بزيادة قدرها 922,13٪ (وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1981).

تراجع ازدهار التعليم في العقد الثاني من عمر الحكومة الثورية

كان العقد الأول من عمر الحكومة الثورية مرحلة ازدهار نوعًا ما في المجال التعليمي، أما العقد الثاني فقد حدث تراجع وتدهور حاد في الحقل التعليمي، وبدأت سياسة صوملة التعليم في الصومال تنهار شيئًا فشيئا. ومن بين أسباب التدهور ما يلي (شيخو، 2017).

1- ركود اقتصادي وشح الأموال اللازمة لتسيير العملية التعليمية في البلد.

2- تدهور الأمن والاستقرار في محافظات كثيرة في الوطن بعد الهزيمة التي أُلحقت بالجيش الصومالي في حرب 1977/ 78م بين الصومال وإثيوبيا، والمحاولة الفاشلة لبعض الضباط الصوماليين بانقلاب نظام الحكم في البلد، وظهور أول معارضة

مسلحة ضد الحكومة الثورية. والمعروف أن ازدهار التعليم مرتبط بالأمن والاستقرار.

3- عدم تحقيق النتائج المرجوة من صوملة التعليم في الصومال بعد عشر سنوات من انطلاقتها في تنمية البلد، إذ تخرج من المرحلة الثانوية شباب لا يجيدون سوى اللغة الصومالية، ولا يحملون من العلم سوى بعض النظريات التي لا تفيد في سوق العمل شيئا يُذكر.

4- فتور الحماس الشديد للالتحاق بالمدارس، وكثرة التسرب المدرسي في أوساط الطلاب.

5- ترك كثير من المدرسين المؤهلين من وظائفهم لكونها أدنى وظيفة وأقلها راتبا في زمن كان التضخم المعيشي في أوجه، وانهارت قيمة العملة الصومالية (الشلن) أمام العملات الصعبة مثل الدولار الأمريكي، وحل محلهم مدرسون صغار لا يتمتعون بالمؤهلات والمهارات الضرورية للوظيفة.

6- تهدمت بعض المدارس التي بنيت بالمجهودات الذاتية، وعجزت الإدارات المحلية بترميمهم لفقدان الأموال اللازمة.

خلاصــة البحــث

توصّل البحث إلى أن حكومة سياد بري بذلت أقصى جهدها لتطوير التعليم النظامي لتحدث نقلة نوعية من حيث الكم، أما الكيف فلم يصل إلى المستوى المنشود لضعف الإمكانات المادية والخبرات البشرية المطلوبة. ومما يدل على جهودها الخطوات التي اتخذت والمتمثلة في كتابة اللغة الصومالية لتصبح اللغة الرسمية في جميع دوائر الحكمة، ومن ضمنها المجال التعليمي، وكذلك تأميم المدارس الخاصة المنضوية تحت جهات غير رسمية والتي لا تتمشى مع سياسة الثورة الجديدة، وحملات لمحو الأمية في جميع شرائح المجتمع المختلفة، وإعداد منهج وطني يلبي حاجات الطالب الصومالي.

ونتج عن هذه الخطوات إلزامية التعليم، وبناء مدارس جديدة بمجهودات ذاتية، ونمو الالتحاق المدرسي بالمقارنة مع سابقها، تدريب معلمين مؤهلين لعملية التدريس، وكذا توزيع الإدارات التعليمية على مستوى الأقاليم والمحافظات وتوطين التعليم.

أهم التوصيات

1- الاستفادة من الخبرات الموروثة من عهد الثورة.

2- أن تهتم الجهات الرسمية الحالية بإعداد تعليم مناسب للفئات الضعيفة من المجتمع، والتي لا تقدر على دفع رسوم الدراسة وخاصة في المراحل الأولية.

3- إنشاء مراكز لتدريب وتخريج معلمين مؤهلين لممارسة عملية التعليم والتعلم.

4- جعل مرتب المعلمين وفق معايير التوظيف للدولة حسب المؤهلات والخبرات.

5- تطوير وتنقيح المنهج الحالي لمواكبة متطلبات العصر وحاجات الطالب الصومالي.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

جمهورية الصومال، وزارة التربية والتعليم – دائرة التخطيط: إحصائية عام 1978/ 1979.

حسين الشيخ أحمد كداري : خطاب مسجل عن تاريخ كتابة اللغة الصومالية ألقاها في مدينة هرجيسا، في 29/ 07/ 2011م.

حمدي الطاهري : قصة الصومال، مطابع دار الشعب بالقاهرة، 1977.

راشد البراوي : الصومال الجديد فلسفة وأمل، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، 1973.

صحيفة نجمة أكتوبر بتاريخ 21 أكتوبر 1972م

عبد العزيز محمود أحمد شيحو: أضواء على تاريخ التعليم في الصومال، دار الفكر العربي، القاهرة، 2017م.

عبد المنعم عبد الحليم: الجمهورية الصومالية (الإقليم الجنوبي أو صوماليا)، المطبعة المتحدة – القاهرة، 1960.

علي الشيخ أحمد أبوبكر : الصومال وجذور المأساة الراهنة، ط 1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، والتوزيع بيروت، 1992م.

مجدي نصيف: ثورة الصومال أرض البخور والعطور، ط1، دار مأمون للطباعة – القاهرة، 1974م.

محمد طاهر أفرح: نظرات في الثقافة الصومالية، ط1، دائرة الثاقافة والاعلام، الشارقة، 2002م.

محمد علي عبد الكريم وآخرون: تاريخ التعليم في الصومال، المطبعة القومية الصومالية، مقديشو 1978م.

وزارة الإعلام والإرشاد القومي: بلادي وشعبي (خطب مختارة لرئيس المجلس الأعلى للثورة جالي اللواء محمد زياد بري 1973–1974) طبع بمطابع الحكومة، مقديشو 1975م.

وزارة الإعلام والإرشاد القومي: تطوير حياة أهل الريف، طُبع في وكالة المطابع الحكومية، مقديشو، 1987م.

وزارة الإعلام والإرشاد القومي: خطب رئيس المجلس الأعلى للثورة في عام 1976م، طبع بمطابع الدولة للطباعة، مقديشو 1977م.

وزارة الإعلام والإرشاد القومي: صوماليا اليوم حقائق ومعلومات عامة، مقديشو، 1975.

وزارة الإعلام والإرشاد القومي: كتابة اللغة الصومالية معلم عظيم من معالم تاريخنا الثوري، طبع بمطابع وكالة الدولة للطباعة، مقديشو 1974.

الرسائل العلمية

بشير معلم يوسف: دور المؤسسات الخيرية في مجال التعليم في الصومال، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية، بحث ماجستير غير منشور، 2010م.

محمد علمي توحو: التربية في عهد الثورة الصومالية من عام 1969-1991م، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشور، 2010م.

علي عدان عدو: التربية في الصومال والصعوبات التي تواجهها، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية، بحث ماجستير غير منشور، 2010م.

عثمان حاج مصطفى أحمد: المراحل التاريخية للتعليم في الصومال، بحث غير منشور.

المراجع الأجنبية

Abdi Heybe Elmi: Planning and Administration of National Literacy Programmes in Somalia, International Institute for Education Planning, Arusha- Tanzania-1980.

Cassanelli, Lee, and Abdikadir, Farah Sheikh, (2008), "Somalia: Education in transition" Bildhaan: an International Journal of Somali studies, Vol 7, Article7.

FilippoAccascina , Buri Mohamed Hamza and LivioScarsi: A Basic Science Faculty at the Somali National University, Paris.

H. S. Bhola: Campaigning for Literacy; A critical Analysis of some selected literacy campaigns of the 20th Century with memorandum to decision makers, Unicef/ICAE Study, Paris 1982.

International Labour Organization: Generating Employment and Incomes in Somalia, Acme Press (K) Ltd, Nairobi-Kenya, 1989.

Mohamud A. Jama : Socio-cultural Aspects of attendance of girls at primary level in Somalia.

Shiva Lingapa: Education and Social-Economic Environment, recent development in Somalia, (Unesco 1977).